



العربي بلعربي
رئيس اللجنة



علي غنام
مقرر الموضوع

السياحة، رافعة للتنمية المستدامة والإدماج: من أجل استراتيجية وطنية جديدة للسياحة

يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا التقرير أن عملية تشخيص واقع قطاع السياحة التي تم إنجازها في إطار هذا الرأي تبرز أن بلادنا بذلت منذ الاستقلال جهوداً مُمَهِّمةً من أجل توفير البنيات التحتية والتجهيزات اللازمة وإرساء إطار قانوني ومؤسسي خاص بهذا القطاع الحيوي.

وبفضل الجهود المبذولة، نجحت بلادنا في تحسین أداء قطاع السياحة بشكل ملموس، حيث أصبحت المملكة أول وجهة سياحية في إفريقيا. وفي هذا الصدد، تعتبر مساهمة قطاع السياحة هامة في الاقتصاد الوطني، حيث ساهم بحوالي 7 في المائة في الناتج الداخلي الإجمالي و20 في المائة في صادرات السلع والخدمات، كما قدرت مساهمته في التشغيل بـ 550.000 منصب شغل مباشر، أي 5 في المائة من الساكنة النشيطة (المكتب الوطني المغربي للسياحة، 2019).

ومع ذلك، وعلى الرغم مما تم إنجازه، فإن الإمكانيات التي تزخر بها بلادنا في هذا المجال لا تزال غير مستغلّة بالقدر الكافي. ولا يزال قطاع السياحة يعاني من العديد من الإكراهات التنظيمية تتعلق على وجه الخصوص بتداخل الأدوار والاختصاصات بين الفاعلين المعنيين في القطاعين العام والخاص. كما يواجه القطاع صعوبات في الحصول على التمويل، وخصيصاً من حيث الموارد البشرية المؤهلة، ومحدودية العروض المقدمة في مجالي الترفيه والتشيط السياحي. فضلاً عن ذلك، يتسم القطاع بتركيز ثلاثي للنشاط السياحي، بحسب بلد القدوم، وحسب المدن والوجهات، وحسب المواسم.

ومن المؤكّد أنّ الصّناعة السياحية ببلادنا قد واجهت من قبل عدّة صعوبات ذات صلة بتطورات الظرفية الوطنية والدولية، غير أنّ الأزمة الصحية المترتبة عن تفشي جائحة كوفيد-19 ساهمت في تفاقم هذه الصّعوبات بشكل كبير. وقد تأثرت الأنشطة المرتبطة بالسياحة (النقل الجوي وكالات الأسفار ومؤسسات الإيواء والمطاعم والأنشطة الثقافية والعروض الفنية والصناعة التقليدية وغيرها) بشكل كبير جرّاء تداعيات أزمة إغلاق الحدود. وقد انخفض عدد السياح الوافدين بنسبة 79 في المائة، كما تراجع عدد المبيتات المسجّلة في مؤسسات الإيواء السياحي بنسبة 72 في المائة، وسجّلت خسارة قدرها 63 في المائة على مستوى العائدات السياحية (حسب معطيات شهر أكتوبر 2020).

